الدور الذي تلعبه حركة التحرر العربية الديمقراطية والثورية [وانعدامه أحيانا في قيادة الثورة الديمقراطية] وعدم فاعليتها وقدرتها على التحالف الاستراتيجي الفعال مع حركة المقاومة الفلسطينية بسبب حاجز الانظمة البرجوازية وقمعها ، والذي تجعل من الحاجز والقمع عازلا بين حركة التحرر الوطني والديمقراطي والمقاومة لتحتفظ لنفسها بالعلاقة اللفظية والشكلية مع حركة المقاومة لمواجهة أزماتها الداخليـــة وامتصاص الضغط الجماهيري ، وتصريف انفجاراته باتجاه دعم حركة المقاومة ومد جسور ثورية معها ، وهذا بالطبع ما يشكل بالنتيجة خطرا جديا على الانظمة العربية .

هذه السمات التي رافقت حركة المقاومة هي التي شكلت الاساس الموضوعي لطبيعة وتكوين اليسار وجعلته غير قادر على تحويل برامجه السياسية والعسكرية الى قوة مادية فعالة وحاسمة . وهي عينها كانت خلف تراجعه المدوي بعد معارك أيلول وانحسار الحركة الديمقراطية وسيادة الاجنحة الاشد يمينية في تركيب الانظمـــة البرجوازية الوطنية . ذلك التراجع الذي لم تكن حـــدوده ونتائجه السياسيـــة في اطار التراجع التكتيكي الضروري والمؤقت في محاولة البحث عن تحالفات ضرورية مع الانظمة الوطنية المتقدمة . في مواجهة جزر الثورة . وهذه المعضلة يسميها صادق العظم، «لعبة الامم»، دون التدقيق والبحث في الاشكال والصيغ التحالفية المؤقتة الممكنة مع الانظمة العربية عبر اخضاعها للتوازن الدقيق بين علاقة المقاومة بالانظمة وعلاقتها بالحركة الديمقراطية والثورية النامية ، بالشكل والصيغ التي لا تشكل فيهـــا خطرا على نمو الحـــركة الديمقراطية والثورية في النظام الحليف . لقد أصبح من الواضح الان ان تراجع يسار المقاومة في تحالفاته مع الانظمة العربية قد ساهم في اضعاف بعض فصائل الحـــركة الديمقراطية والثورية ، وذلك بفعل السمة التضليلية التي يمنحها هذا النوع من التحالف والتي استخدمتها الانظمة لتزكية مواقفها أمام الجماهـــير . ولقد كانت انعكاساتها في اطلاق يد تلك الانظمة في معاركها الصامتة والحادة ضد الحركة الديمقراطية والثورية او في محاولات ترويض واستيعاب بعض من اجنحتها . وبالطبع ان عوامل تراجع يسار المقاومة التي فرضتها حدة الهجمة الامبريالية لم يكن فقط بسبب الصفات التي ميزت طبيعة تكوينه والتي جعلته بالاصل يحمل بذور التراجع في تكوينه ، بل وأيضا بسبب من عدم قدرة الحركة الديمقراطية والثورية العربية النامية على أن تلعب دورا فعالا ، من مواقعها النضالية ومن خلف أسوار وقمع انظمتها ، في دعم حركة المقاومة ، ومن جسور التحالف مع يسار المقاومة خصوصا والمقاومة عموما للمساهمة في صد هجمة أيلول والتقليل من آثارها واعانة حركة المقاومة على تجاوز أزمتها المؤقتة الحاضرة . وهذا يجب ألا يقود الى اعتبار ذلك الموقف نابعا من قصور وتخلف برامج وسياسات الاحزاب التقدمية والديمقراطية فحسب بل وبسبب من طبيعة الظروف التي تمر بها حركة الطبقة العاملة وحلفاؤها ، وطبيعة الصراع الذي يتخذ اشكالا معقدة مع انظمة برجوازية الدولة ، وتأثير عامل استراتيجية الحركة التقدمية العالمية على الصراع ، والذي يتمثل في الدعم غير المحدود لهذه الانظمة للمراهنة على تطورها (اللارأسمالي) . ان تصدي برجوازية الدولة الصغيرة لمعضلات ومهام الثورة الديمقراطية وتصديها لمواقع الاستعمار الجديد قد انعكس في سيطرتها على أجهزة الدولة واعادة ترتيب قاعدتها الاجتماعية التي ترتكز عليها أنظمتها فلقد استطاعت أن تخلق قطاعا عاما مسيطرا وتخلق لها الى جانب البيروقراطية شبه البرجوازية التي تسيطر على نمو الاقتصاد ركائز طبقية في المدينة والريف ، عسكرية ومدنية واذا كان هذا الوجه الاول لنظامها الاقتصادي والسياسي فان الوجه الثاني تمثل في تصديها لاية حركة ديمقراطية مستقلة عن قيادتها وتعارض برامجها وسياستها معارضة جدية ، بأقصى درجات العنف الرجعي والفاشي .

تلك هي الشروط المادية العينية لتخلف حركة التحرر العربية الديمقراطية والثورية وهي